

انقلاب تونس.. قضاة يبدعون إضرابا عن الطعام ضد قرار عزلهم



الأربعاء 22 يونيو 2022 08:26 م

أعلن ثلاثة من القضاة "المعزولين" في تونس، الأربعاء، دخولهم في إضراب عن الطعام، لمطالبة رئيس البلاد قيس سعيد بإلغاء مرسومه الرئاسي بإعفاء 57 قاضيا من مهامهم.

جاء ذلك في بيان تلاه حمادي الرحماني أحد القضاة المضربين عن الطعام في مقر جمعية القضاة بقصر العدالة في العاصمة تونس.

والقضاة المضربون عن الطعام هم الرحماني ورمزي بحرية ومحمد الطاهر الكنزاري، ولم يعلنوا إن كان إضرابهم مفتوحا أم لفترة محددة، بحسب الأناضول.

وأصدر سعيد، في 2 يونيو الجاري، أمرا رئاسيا بإعفاء 57 قاضيا من مهامهم باتهامات بينها "تغيير مسار قضايا" و"تعطيل تحقيقات" في ملفات إرهاب وارتكاب "فساد مالي وأخلاقي"، ورفض القضاة المعنيون صحة هذه الاتهامات، ونددت قوى تونسية بإقتلتهم.

ومطالب القضاة الثلاثة، في البيان، بـ"إلغاء المرسوم المتعلق بإعفاء القضاة بصفة مباشرة ودون تمكينهم من الضمانات التأديبية المكفولة لهم"

وأكدوا "ضرورة إرجاع القضاة إلى وظائفهم ورفع المطالم عنهم."

كما دعوا إلى "فتح تحقيق إداري في ظروف وملابسات إعداد قائمة الإعفاءات وشلوع جهات سياسية وإدارية وقضائية في ذلك بهدف تصفية عدد من القضاة المشهود لهم بالاستقلالية والنزاهة والكفاءة"، وفق البيان.

وشددوا على ضرورة "استعادة المسار الدستوري للسلطة القضائية والالتزام بمبدأ الفصل بين السلط والتوقف عن التدخل في القضاء."

وفي وقت سابق الأربعاء، دعا 4 عمداء سابقين لهيئة المحامين في تونس (نقابة)، عبر بيان، الرئيس سعيد إلى التراجع عن قرار إعفاء القضاة من مهامهم.

وأكدوا مساندتهم للقضاة في تحركاتهم الاحتجاجية "دفاعا عن استقلاليتهم وتمسكهم بعدم الخضوع للسلطة التنفيذية."

والسبت، قررت جمعية القضاة (مستقلة) تمديد إضراب القضاة عن العمل للأسبوع الثالث على التوالي، احتجاجاً على إعفاء الـ 57 قاضياً.

ومنذ 25 يوليو 2021، تعاني تونس أزمة سياسية حادة حين بدأ سعيد فرض إجراءات استثنائية منها إقالة الحكومة وتعيين أخرى وحل البرلمان ومجلس القضاء وإصدار تشريعات بمراسيم قضائية.

كما قرر إجراء استفتاء شعبي على دستور جديد للبلاد في 25 يوليو المقبل وتكبير الانتخابات البرلمانية إلى 17 ديسمبر القادم.

وتعتبر قوى تونسية هذه الإجراءات "انقلاباً على الدستور"، بينما تراها قوى أخرى "تصحيحاً لمسار ثورة 2011"، التي أطاحت بالرئيس آنذاك زين العابدين بن علي (1987-2011).

أما سعيد، الذي بدأ في 2019 فترة رئاسية تستمر 5 سنوات، فاعتبر أن إجراءاته هي "تدابير في إطار الدستور لحماية الدولة من خطر داهم"، وشدد على عدم المساس بالحقوق والحريات.

